

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٧٠٣/٢٠٠٠/د

رقم التصنيف الدولي ISSN 1605-9522

البحوث



## قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١. أن لا يزيد حجم البحث عن (٢٥) صفحة (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة.
  ٢. أن لا يكون سبق نشره، أو أرسل إلى مجلة اخرى، وأن يرفق الباحث إقرارا خطيا بذلك.
  ٣. أن يراعى في البحث ما يلي:
    - الأخذ بالاصول العلمية إحاطة، واستقصاء، وخطوات بحث، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
    - كتابة البحث بلغة سليمة، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط، أو الرسم، أو الاشكال.
    - يزود الباحث هيئة التحرير بثلاث نسخ من بحثه مكتوبة على الالة الكاتبة.
    - يرفق بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها، وآخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة
    - تدوين التعليقات والحواشي والمصادر والمراجع في آخر البحث.
  ٤. تخضع البحوث للتحكيم من قبل أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث.
  ٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة، وبموعد النشر إن أجميز البحث من قبل المحكمين.
  ٦. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه.
  ٧. أن يلتزم الباحث بأصول التوثيق المعتمدة في المجلة على النحو التالي:
    - تدوين الاحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١)، وتشمل عندما تسرد أول مرة: اسم المؤلف كاملا، والمترجم أو المحقق إن وجدا، وعنوان الكتاب أو البحث، والطبعة، ومكان النشر، والناشر، وسنة النشر، والجزء أو المجلد إن كان المرجع كتابا، وعدد المجلة وتاريخها إن كان المرجع مجلة، ورقم الصفحة.
    - ترتب المعلومات الجيولوجرافية إن كان المرجع كتابا على النحو التالي: المؤلف بدءا بالإسم الاول فالعائلة او الشهرة، يليه فاصلة. إسم الكتاب بارزا بالحرف الأسود متبوعا بفاصلة. اسم المترجم أو المحقق إن وجدا. معلومات النشر، محصورة بين قوسين، على التوالي: مكان النشر متبوعا بنقطتين، الناشر متبوعا بفاصلة، سنة النشر، يلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة.
    - ترتب هذه المعلومات إن كان المرجع مجلة على النحو التالي: المؤلف متبوعا بفاصلة، عنوان البحث بين علامتي تنصيص متبوعا بفاصلة. إسم المجلة بارزا بالحرف الاسود، عدد المجلة متبوعا بتاريخها بين قوسين ففاصلة فرقم الصفحة.
    - اذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل، توثق الحاشية بذكر: المرجع نفسه (أو نفسه) بالحرف الأسود متبوعا بفاصلة فرقم الصفحة. أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه، فيذكر الموقع نفسه بالحرف الأسود.
- وإذا تكرر ذكر المرجع في غير حاشية وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر مختلف، توثق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبوعا بفاصلة، فعبارة المرجع المذكور بالحرف الأسود، ففاصلة، فرقم الصفحة.



المجلد ٤ / العدد ٢

جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ / إيلول ٢٠٠٠

### **رئيس التحرير**

أ.د. نزار الـريس

### **مساعد رئيس التحرير**

د. علي حجاج

د. عصام سخنيـني

### **هيئة التحرير**

أ.د. زهير محي الدين

د. راشد سلامة

د. نهال عميرة

د. أسامة علقم

د. رائد قاقيش

### **أهينة السر**

هنادة المومني

---

كل ما ورد في هذا العدد من مجلة البصائر يعبر عن وجهات نظر الكتاب أنفسهم، ولا يعبر بالضرورة عن وجهات نظر هيئة التحرير، أو سياسة جامعة البتراء

---



المراسلات باسم رئيس التحرير

## مجلة البصائر

جامعة البتراء

ص.ب (٩٦١٣٤٣)

عمان (١١١٩٦) - الأردن

الاشتراك السنوي في المجلة

١. الأردن

أ. للأفراد : (٥) خمسة دنانير أردنية

ب. للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية

٢. الخارج :

أ. للأفراد : (١٠) عشرة دولارات أميركية

ب. للمؤسسات (٢٠) عشرون دولارا أميركيا

الصف والطباعة

دار المناهج للنشر والتوزيع

تلفاكس: ٤٦٥٠٦٢٤ عمان

ترتيب المواد يخضع لاعتبارات فنية، ولا علاقة له بأي اعتبار آخر



## المحتويات

- \* دور التحالف التركي-الإسرائيلي خلال فترة  
التسعينات في إيجاد الحلول للمشاكل والأخطار  
السياسية الداخلية في تركيا
- د. هشام عبد العزيز ٧
- \* حرف العطف (ثم) للعطف والابتداء
- د. كامل جميل ولويل ٤٧
- \* حول مفهوم الوحدة والطراز
- د. أحمد أبو هاني ٧٧
- \* المعلومات المحاسبية ودورها في صياغة  
وتوجيه سياسة التسعير في الشركات الصناعية
- د. عبد الناصر نور
- دراسة ميدانية في عينة من شركات صناعة  
النسيج والخياطة
- د. منير شاكر محمد ٩٧
- \* نطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة  
المشروع على الاستمرار
- د. محمد مطر ١٤٣





## دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا

د. هشام فوزي عبد العزيز

كلية المعلمين الجامعية - حائل

المملكة العربية السعودية

### ملخص :

استهدفت الدراسة تحليل دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي لأهم المشاكل السياسية الداخلية التي واجهت تركيا خلال الفترة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٨م والتي تمثلت آنذاك، من وجهة نظر المؤسسات العلمانية فيها، وبخاصة الجيش ، في قضيتين الأولى، ازدياد النفوذ الإسلامي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، الذي تمخض عنه وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم عامي ١٩٩٦-١٩٩٧م ، والثانية قضية الأكراد بعامة وحزب العمال الكردستاني بخاصة ، التي ألحقت بتركيا أضراراً اقتصادية وعسكرية وبشرية كبيرة. واعتبرت تلك المؤسسات أن الخطرين الإسلامي والكردي يهددان المؤسسات العلمانية فيها ويقضان مضاجعها .

وتوصلت الدراسة إلى أن تحالف تركيا مع إسرائيل قد أسهم في ممارسة الضغط على النشاطات الإسلامية في تركيا ، وإحراج زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان الذي تقلد رئاسة الوزراء، وإظهاره أمام ناخبيه بمظهر العجز عن الوفاء بوعوده الانتخابية بقطع علاقاته مع الدول الغربية وإسرائيل ، بل انه فعلى عكس ذلك، إذ وقع اتفاقيات ومعاهدات مع الدولة الأخيرة ، وأخذ يبرر ذلك بأنه انطلاقاً من المصلحة العامة . وقد أجبر أربكان ، نتيجة للضغوطات عليه ، على تقديم استقالته من الحكومة ، ثم لجأت المؤسسات العلمانية إلى حظر حزبه قانونياً ودستورياً .

وفيما يتعلق بقضية الأكراد ، فقد توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل قد أسهمت بفاعلية في التصدي لخطر حزب العمال الكردستاني والحد من تأثيراته السلبية على تركيا ، إذ قدمت معلومات هامة عن نشاطات الحزب ومصادر إمداداته العسكرية والمالية ، وأمدتها بالخبراء والمستشارين من رجال الموساد الإسرائيلي ، كما قدمت لها تكنولوجيا عسكرية وأمنية لمراقبة الحدود التي كان يتسلل منها رجال الحزب . وقد أفلحت الجهود الإسرائيلية تلك في التخفيف نوعاً ما، من العمليات العسكرية لحزب العمال ، وأثمرت عن إلقاء القبض على زعيمه عبد الله أوجلان .

لقد قدمت إسرائيل لتركيا حلاً جزئياً لمشاكلها ولم تستطع حلها نهائياً ، وفي المقابل ورطت نفسها في مشاكل هي في غنى عنها ، حيث أصبحت في نظر حزب العمال الكردستاني ضمن قائمة الدول المعادية له ، يضاف إلى ذلك حدوث خلافات ما بين وجهتي النظر التركية والإسرائيلية حول بعض القضايا المشتركة بينهما ، وبالتحديد حول قضية أكراد العراق ، فالأولى ترفض إنشاء كيان كردي مستقل في شمال العراق لأنه في حالة حدوثه سوف يشجع أكرادها



على المطالبة بالاستقلال . أما الثانية فترى عكس ذلك وتسعى لإقامة كيان كردي  
وذلك لإضعاف العراق ومن ثمة تقسيمه .  
واستندت الدراسة إلى أبحاث ودراسات علمية وصحف عربية وتركيبية  
وإسرائيلية وغربية ساهمت في إضافة معلومات جديدة للموضوع .

# *Israeli- Turkish relations 1948-1998*

*Dr. Hisham Fawzi Abdel – Aziz*  
Saudi Arabia College

## **Abstract**

Israeli – Turkish relations 1948-1998 are one of the important issues deserving the care and interest of Arab researchers, because it is one of those hot issues that come up every now and then and has negative reflections on the Arab and Islamic worlds. The Arab studies which tackled this subject were in general short of references and sources related to the subject, either because they depended on one aspect of the subject or they did not depend on primary sources. It follows that there is an urgent need for this study in a profound and comprehensive manner.

The study aims to deal with the development of Israeli – Turkish relations between 1991 and 1998, focussing on the factors of mutual repulsion and attraction between them, as well as economic, political and military cooperation between the two countries, and its impact on the Arab and Islamic worlds.

The study depends on sources, references, studies, researches, Arab, Jewish, Turkish, and English newspapers which dealt with the various areas of the subject in a suitable and adequate way.

لجأت تركيا منذ العام ١٩٩١، فصاعداً ، إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية مع إسرائيل ، حيث غدت حليفها الاستراتيجية في المنطقة . وثمة أهداف تركية من وراء ذلك لعل أهمها رغبتها في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة فيها . فقد اعتبرت المؤسسات العلمانية في تركيا أن ازدياد النفوذ الإسلامي فيها ، والأضرار الاقتصادية والعسكرية والبشرية التي نتجت عن العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني ، خطران يهددان تلك المؤسسات ، وكان من الصعب عليها وحدها التصدي لهما ، لذلك استعانت بإسرائيل لدرء تلك الأخطار .

وسوف تركز الدراسة بشكل رئيس على دور التحالف التركي - الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإسلامي وخطر حزب العمال الكردستاني ، خلال الفترة بين عام ١٩٩١-١٩٩٨ م . وتكمن أهمية الموضوع في أنه قد تمت معالجة موضوع العلاقات التركية - الإسرائيلية ، بشكل عام ، من قبل باحثين عرب وأجانب ، لكن لم تخصص دراسة بعينها لتناول جانب محدد من تلك العلاقات وهو " دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا " فمن هنا تعود أهمية الدراسة في كونها ريادية في هذا المجال . إضافة إلى أن الدراسة اعتمدت مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية والصحف والمجلات العربية والتركية والعبرية والغربية ، وهي بمجملها أضافت معلومات جديدة للموضوع .

أولاً : - النفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا .

شهدت تركيا في فترة الثمانينيات والتسعينيات تغييرات سياسية واقتصادية وأمنية كان لها أثرها الواضح في الأوضاع العامة فيها ، حيث نتج عنها بروز النفوذ الإسلامي ، وازدياد مشكلة الأكراد حدة ، وقد اعتبرت من وجهة النظر التركية تهديداً للعلمانية فيها .

## ١- النفوذ الإسلامي :-

من أجل فهم الظروف التي أدت إلى ازدياد النفوذ الإسلامي في تركيا في الثمانينيات والتسعينيات ينبغي معالجة الظروف التاريخية التي أدت إلى ذلك البروز . لقد حافظت الدولة العثمانية على طابعها الإسلامي طوال خمسة قرون ، لكن ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م التي قادتها عناصر من الماسونيين واليهود والعلمانيين ، كما تؤكد ذلك الوثائق البريطانية والتركية والدراسات العلمية التي تناولت الموضوع ، قد استطاعت عزل السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٩-١٩٠٩م<sup>(١)</sup> . وعلى إثرها بدأت باتخاذ الإجراءات لنزع الطابع الإسلامي للخلافة العثمانية إذ توجت تلك الجهود بنجاح مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين في نزع شتى المظاهر الإسلامية في تركيا ومن أهمها : إلغاء الخلافة الإسلامية، ومنع المدارس الإسلامية من التدريس ، وإلغاء المحاكم الدينية ووزارة الأوقاف عام ١٩٢٤م ، وحظر الجماعات والتنظيمات الإسلامية المختلفة في عام ١٩٢٥م ، ووضع قانون مدني مستنبط من القانون السويسري عام ١٩٢٦م، وإدخال الحرف اللاتيني في الكتابة رسمياً عام ١٩٢٨م . كما اتخذ أتاتورك سلسلة من الإجراءات التي من شأنها الحيلولة دون استخدام الدين في السياسة، من بينها إبعاده للرموز الإسلامية عن أجواء السياسة ، وضربه للطرق الصوفية الدينية الفاعلة آنذاك ، والتي كان من بين أهدافها المحافظة على الديانة الإسلامية بين الأتراك . وبذلك يمكن القول أن المظاهر الإسلامية في تركيا قد جمدت خلال فترة حكم أتاتورك<sup>(٢)</sup> .

وفي فترة الأربعينيات وما بعدها تغيرت الظروف وظهرت عوامل ساعدت على تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاطات الإسلامية وظهور مؤسسات إسلامية سياسية واقتصادية ، ومن هذه العوامل : أن الشخصيات السياسية التي حكمت تركيا بعد أتاتورك ، لم تكن بقوته وتعصبه السياسي ضد الإسلام ، ووجود أتراك أدركوا أن من بين الوسائل المناسبة

للتصدي للخطر السوفيتي الذي كان يتهدد تركيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩١م ، أي السنة التي انهار فيها ، هي تقوية الجبهة الداخلية من خلال تخفيف حدة التشريعات التركية المتعلقة بالإسلام ، كتدريس المواضيع الدينية في المدارس وإلغاء وجوب الدعوة إلى الصلاة بالتركية لا بالعربية ، وذلك بهدف وقوف المجتمع التركي جبهة موحدة أمامه ، وظهور الدول العربية والإسلامية كقوة اقتصادية عالمية في السبعينيات والثمانينيات ، نتيجة لامتلاكها ثروة البترول ، الذي شهد آنذاك ارتفاعاً في أسعاره . وقد استغل الأتراك ذلك الوضع حيث وطدوا علاقاتهم الاقتصادية مع تلك الدول ، إذ قاموا بتصدير منتجاتهم إليها ، إضافة لحصولهم على استثمارات مالية ومقاولات ومشاريع الإنشاء والبنية التحتية . ومن أجل ذلك ، غض الأتراك الطرف عن النشاطات الإسلامية فيها ، وعن المساعدات التي تلقاها المؤسسات الإسلامية من الدول العربية والإسلامية وبخاصة المملكة العربية السعودية (٣) .

ورأى العسكريون في تركيا ، وهم الذين كانوا يسيرون دفة الأمور ، خلال السبعينيات والثمانينيات ، أن أفضل وسيلة للتصدي للخطر اليساري الماركسي ، الذي كان يتهدد تركيا في ذلك الوقت ، هي من خلال تشجيع القيم والمبادئ الإسلامية لتكون سداً منيعاً في وجه تلك النشاطات (٤) .

ونتيجة للعوامل السابقة ، بدأ التيار الإسلامي منذ عام ١٩٧٠م بالانخراط في الأحزاب السياسية التركية ، فشارك حزب الإنقاذ الوطني National Salvation Party ، وهو الحزب الإسلامي الرئيس في انتخابات عام ١٩٧٣م ، وحصل على ١١,٨% من مجموع الأصوات ، وكانت بداية مشجعة للأحزاب الإسلامية . ومع ازدياد قوة التيار الإسلامي في تركيا في شتى المجالات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ، بدأ نجم حزب الرفاه Rapha - Welfare Party وهو امتداد للحزب السابق ، بالسطوع بقيادة نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan حيث شارك في

الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧م فحصل على ٧,٢% من مجموع الأصوات .  
فيما حصل في الانتخابات البلدية على ٩,٥% من مجموع الأصوات فحصل  
بذلك على عدد من البلديات تجاوز ما حصل عليه حزب الوطن الحاكم (٥) .  
وفي بداية التسعينيات أخذ حزب الرفاه يعمق جذوره فازدادت شعبيته ،  
ففي الانتخابات البلدية التي أجريت عام ١٩٩٤م وصل إلى السلطة في المدن  
الرئيسية : اسطنبول وأنقرة ، إضافة إلى ٢٩ مدينة تركية كبرى ، و ٤٠٠ منطقة  
تركية أخرى (٦) . وقد توج الحزب انتصاراته في الانتخابات البرلمانية عام  
١٩٩٥م ، فحصل على أعلى نسبة مئوية في الانتخابات ومقدارها ٢١,٣% من  
مجموع الأصوات ، وحصل على ١٥٨ مقعداً في البرلمان من أصل ٥٥٠  
مقعداً، أي ما نسبته ٢٨,٧% من مجموع مقاعد البرلمان (٧) . وقد يفسر النجاح  
الذي حققه الحزب بازدياد الوعي الديني بين السكان ، والجهد المتميز الذي قام  
به أنصاره في مجالات التوعية والدعاية والإعلان ، وتقديم الخدمات الاجتماعية  
والاقتصادية لهم (٨) . إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في تركيا ، وقلّة  
اهتمام الحكومة بقطاعات واسعة من السكان ، مما نتج عنه تذرهم من الحكومة  
وتأييدهم لحزب الرفاه (٩) .

وعلى أثر فشل حكومة مسعود يلماظ Mesut Yiulmaz الائتلافية  
وانهيارها في ٦/٦/١٩٩٦م ، عهد الرئيس التركي سليمان ديميريل Suleyman  
Demirel بتشكيل حكومة جديدة إلى نجم الدين أربكان في ٧/٦/١٩٩٦م ، وبعد  
مفاوضات أجراها مع قادة الأحزاب التركية اتفق مع تانسو شيللر Tansu Ciller  
زعيمة الطريق الصحيح Truth Party على تشكيل حكومة ائتلافية أعلن عنها  
في ٢٩/٦/١٩٩٦م ، على أن يتولى رئاستها في العامين الأوليين ٢٩/٦/١٩٩٦م  
- ٢٨/٦/١٩٩٨م ، أربكان ، وفي العامين التاليين تتولى شيللر الرئاسة . وكان  
من بنود الاتفاق أن تتولى الأخيرة وزارة الخارجية في الفترة الأولى (١٠) .

وفي أثناء تولي نجم الدين أربكان لرئاسة الوزراء دخل في صراع حاد مع جنرالات الجيش التركي والمؤسسات العلمانية ، بسبب سياسته الداخلية والخارجية التي اعتبرت من وجهة نظر تلك القوى تهديدا لتركييا العلمانية . ويعتبر وصول حزب الرفاه إلى الحكم تطورا جديدا في الحياة السياسية التركية ، وتحديا للنظام العلماني القائم فيها منذ أكثر من سبعين عاما ، وقد تمخض عن ذلك مشكلة رئيسة تتعلق " بأزمة الهوية التركية " ، والتي تتجسد في الصراع مل بين التيار العلماني الذي يقود تركيا ممثلا بالمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية ، والمؤسسات الاقتصادية العلمانية التي تحاول المحافظة على كيان الدولة العلماني ، وارتباطها بالغرب وإسرائيل، وبين التيار الإسلامي ممثلا بحزب الرفاه إضافة إلى منظمات أخرى تريد تطبيق الإسلام بمفاهيم مختلفة ، وقد رأى أنصاره أن هويتهم تكمن في الانتماء للإسلام وأن هناك حاجة ملحة لتوطيد علاقات تركيا مع الدول الإسلامية. لذلك أعلن أربكان عن رغبته في أن تكون تركيا رائدة في إنشاء تجمعات إسلامية تخلص تركيا من علاقاتها مع الغرب وإسرائيل ، فأدان السياسة التركية الموالية للغرب وعضويتها في حلف الناتو وجهودها الحديثة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (١١) .

داخليا سعى أربكان إلى تطبيق مشاريع ومقترحات إسلامية كمشروع قانون يجيز ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية العامة، كما دعا إلى إعادة "أياصوفيا " مسجداً، مع اقتراحه ببناء مسجد ضخم في ميدان تقسيم وسط اسطنبول (١٢). وفي المجال الاقتصادي برزت مجموعة من الاقتصاديين الأتراك من ذوي الاتجاهات الإسلامية حيث أصبحوا يشكلون تحدياً للمؤسسات الاقتصادية العلمانية ،ومن بينها مجموعة ظهرت في القطاع الخاص أطلق عليها اسم " النور الأناضوليين " إضافة إلى ظهور روابط رجال الأعمال المحلية كرابطة رجال الأعمال المستقلين Musiad ، والتي تكونت من عشرة آلاف شركة تجارية نشطت في مجالات اقتصادية مختلفة في أكثر من ٤٥ مدينة



تركية . ويضاف إلى ذلك أن المجموعات البرجوازية الأناضولية قد وطدت علاقاتها الاقتصادية مع العالم الإسلامي (١٣) . ورافق الإنجاز السياسي والاقتصادي لأنصار الهوية الإسلامية ، نشاط ثقافي وتعليمي بارز تمثل في المدارس الإسلامية ، أو ما يطلق عليه " نظام مدرسي ثانوي مواز " . واستناداً عليه أسست مدرسة لتخريج الأئمة ، وقدر عدد الذين كانوا يتخرجون فيها في أوائل التسعينيات بنحو ٥٠,٠٠٠ طالب سنوياً ، وقد شكل هؤلاء ١٣% من مجموع خريجي جميع المدارس الثانوية في تركيا ، وكان بعضهم يعمل أئمة في المساجد التي قدر عددها آنذاك بـ ٦٠,٠٠٠ جامع ، والبعض الآخر يتجه إما للعمل في مجالات اجتماعية أو اقتصادية ، أو يذهب البعض منهم لإكمال دراستهم العليا (١٤) . وعلى الصعيد الإعلامي امتلك أنصار حزب الرفاه ١٩ محطة تلفاز و ٤٥ محطة إذاعة و ٥٠ داراً للنشر، ومئات من محلات أشربة التسجيل الدينية مما ساعد على نشر الأفكار والمبادئ الدينية. وامتد نفوذ أنصار الرفاه إلى داخل القوات المسلحة ، لكن تلك المؤسسة كانت تراقب تحركاتهم عن كثب ، وأي شخص تشبته بنشاطاته الموالية لحزب الرفاه تقوم بفصله من الجيش، وقد كثفت الأخيرة جهودها تلك خلال فترة تولي حزب الرفاه للحكم (١٥) .

وعلى الصعيد الخارجي، أخذ أربكان يوطد علاقاته مع الدول والتنظيمات الإسلامية فكان أول شخص يستقبله رسمياً، هو سيف الإسلام حسن البنا ، أحد قادة الإخوان المسلمين في مصر ، وابن مؤسس تلك الجماعة حسن البنا، واختار الدول الإسلامية إيران وباكستان وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا لتكون أول الدول التي يزورها في شهر آب ١٩٩٦م ، ثم أعقبها بجولة أخرى إلى الدول الإسلامية في أفريقيا شملت مصر وليبيا ونيجيريا في شهر تشرين الأول من العام نفسه . كما ساهم أربكان بفاعلية في إنشاء ما اصطلح على تسميته الدول الإسلامية الثماني ، والتي تكونت من إيران وتركيا ومصر والدول الإسلامية في آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي ، ليكون ذلك رداً

على التجمعات الاقتصادية الغربية<sup>(١٦)</sup> . كما وقع أربكان مع إيران اتفاقية "الغاز الطبيعي" بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي والتي عدت صفقة العصر، وتتص على قيام إيران بتزويد تركيا بثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز اعتباراً من العام ١٩٩٨ م<sup>(١٧)</sup> .

ومما أثار المؤسسة العسكرية التركية ضد أربكان ، إضافة إلى سياسته لتطوير علاقاته مع الدول الإسلامية ، قيام أنصار الاتجاه الإسلامي ممثلاً بحزب الرفاه ابتداء من عام ١٩٨٧م على تنظيم تظاهرات شعبية لإحياء " يوم القدس " في مدن الأناضول المختلفة " معقل الإسلاميين " . ومن أبرز تلك التظاهرات ما حدث في الأول من شهر شباط ١٩٩٧ ، في بلدة سينجان SINCAN القريبة من أنقرة ، احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية في الجزء الشرقي من القدس<sup>(١٨)</sup> . وأهم ما تميزت به تلك التظاهرة ، مشاركة جماعات إسلامية تركية من بينها رابطة التضامن مع القدس ، وهي التي تعد من وجهة نظر السلطة "متطرفة"، إضافة إلى بعض العناصر الإسلامية من حزب الله اللبناني ، وحركة حماس الفلسطينية ، وكان من بين المدعويين السفير الإيراني لدى تركيا محمد رضا باقري الذي ألقى كلمة هاجم فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما دعا إلى تحرير القدس ، وحث الأتراك على التمسك بدينهم الإسلامي . وصدرت تصريحات أخرى هاجمت التقارب التركي - الإسرائيلي<sup>(١٩)</sup> . ومن التصريحات التي أعاظت السلطات التركية تلك التي أدلى بها عمدة بلدة سينجان بكريلدز Bekir Yildiz ، أحد أعضاء حزب الرفاه، والذي اعتبر من وجهة نظر المؤسسة العسكرية قد تجاوز الخط العلماني الأحمر ، عندما ألقى بخطبة نارية كشف فيها عن دعمه لمنظمات مثل حزب الله اللبناني وحماس الفلسطينية<sup>(٢٠)</sup> . وفي اليوم التالي قامت وحدات من الجيش التركي باستعراض عسكري كبير في البلدة نفسها . وقام جنرالات الجيش باستدعاء وزير الداخلية التركي مريال اكسندر Meral Aksener ، وعلى أثرها أصدر الوزير أمرا

بايقاف يلدز عن عمله ، وفي الوقت نفسه أصدرت محكمة أمن الدولة أمراً باعتقاله . وكانت تلك الإشارة تحذيراً من احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري يطيح بحكومة أربكان<sup>(٢١)</sup> .

ومن الأمثلة الأخرى للتظاهرات الشعبية ، قيام أنصار أربكان بنظاهاهه حاشدة شارك فيها نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص في اسطنبول احتجاجاً على إغلاق الجيش التركي للمدارس القرآنية ومدارس الأئمة والخطباء ، في ١١ أيار ١٩٩٧<sup>(٢٢)</sup> .

كما زعمت السلطات التركية بأن منظمات إسلامية مثل "الحركة الإسلامية" و"منظمة الثأر الإسلامي" و"منظمة الحركة الإسلامية الثورية" ، تقوم بعمليات تصفية لرموز العلمانيين في تركيا من المثقفين والصحفيين ، إضافة إلى وضع المتفجرات في المؤسسات الغربية<sup>(٢٣)</sup> . والحقيقة أن الزعم التركي المذكور يحتاج إلى أدلة دامغة ، لم تثبتها المؤسسات العلمانية بشكل مؤكد<sup>(٢٤)</sup> . ويلاحظ مما سبق بأن التيار الإسلامي قد تغلغل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، فرأت المؤسسات العلمانية ممثلة بالجيش ، في تلك النشاطات ، خطراً يهدد كيانه العلماني .

## ٢- قضية الأكراد :

تعد قضية الأكراد في تركيا من المشاكل المستعصية ، وذلك لأن الأكراد ينتشرون في عدة دول أخرى هي : إيران وسوريا والعراق وأرمينيا وبالتالي يتأثر ويؤثر الوجود الكردي في تركيا بأوضاع إخوانهم في تلك الدول . كما أن عددهم يعد كبيراً إذ قدر في بداية التسعينيات ما بين ٢٠-٢٥ مليون نسمة يتركز نحو نصفهم في تركيا<sup>(٢٥)</sup> . ويكمن الخطر الرئيس الذي يهدد الكيان التركي منذ منتصف الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر في العمليات العسكرية التي قام بها حزب العمال الكردستاني Kurdish Workers Party والذي يرمز له اختصاراً بالتركية P.K.K. ، وتعود جذور هذا الحزب إلى المنطقة الجنوبية

الشرقية من تركيا التي تواجد فيها الأكراد ، حيث كانت بيئة مناسبة لقيام حركات تمرد على الحكومة، إذ أنها كانت تعاني من أقصى درجات التخلف الاقتصادي كضعف البنية التحتية ، وندرة المشاريع الاقتصادية ، وانخفاض دخل الفرد فيها والذي كان يصل إلى ٤٠% من المعدل القومي . كما أن المنطقة كانت تعاني من التخلف الاجتماعي ، وبخاصة ندرة المدارس والخدمات الصحية، ووجود طبقات اجتماعية معظمها من الفقراء . وهذه الظروف كانت بمجملها كفيلة بظهور حزب العمال الكردستاني (٢٦) .

وقد أسس حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٧٨م من قبل مجموعات يسارية ماركسية بزعامة عبد الله أوجلان Abdullah Ocalan ، ويهدف إلى تجميع الأكراد في دولة واحدة مستقلة . ولتحقيق ذلك الهدف ، لجأ الحزب إلى استخدام القوة المسلحة ضد المصالح والمؤسسات التركية ، إضافة إلى أفراد القبائل الكردية المتعاونة مع السلطة المركزية في أنقرة ، ابتداء من عام ١٩٨٤م، لكن عملياته العسكرية في الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١م كانت محدودة بسبب بعد المعسكرات التابعة للحزب عن الحدود التركية، حيث كان مقرها في لبنان ، مما صعب عملية القيام بأعمال مسلحة ضد تركيا (٢٧).

وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م ، وما ترتب عليها من فوضى العقوبات الاقتصادية على العراق ، وضعف السلطة المركزية ، وإصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٦٨٨ في العام ١٩٩١م ، والقاضي بتوفير الحماية والأمن للأكراد في المناطق الشمالية الآمنة، وما تلاها من قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بفرض منطقة الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه ورغبتها في إضعافه وتقسيمه مما ساعد الأكراد على اتخاذ شمال العراق مركزاً لتجمعهم ، حتى يتمكنوا من تعزيز مطالبهم . وكان من بين المجموعات التي

تجمعت في تلك المنطقة ، وتوغلت في تركيا حزب العمال الكردستاني الذي فعل من عملياته العسكرية ضد الحكومة التركية ، واتخذ من المنطقة مقراً له (٢٨) .

لقد كان للعمليات العسكرية التي شنها حزب العمال الكردستاني على المؤسسات التركية بعامه ، والعسكرية بخاصة ، آثارها السلبية على الحكومة المركزية في أنقرة . وبهذا الصدد يقول صبري سياري Sabri Sayari ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون الأمريكية : " فأصبح التحدي الذي يشكله حزب العمال الكردستاني لوحدة تركيا السياسية والإقليمية ، الهم الأول في سياستها الداخلية والخارجية . وكان للأعمال العسكرية العنيفة التي أتبعها حزب العمال الكردستاني والحملات العسكرية التركية ، بغية القضاء عليه تكاليف باهظة جداً ... وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي في جنوب شرق تركيا . كما اضطرت الحكومة إلى تسخير قسم كبير من إمكانياتها الاقتصادية لمحاربة حزب العمال الكردستاني " (٢٩) . وكانت محاربة ذلك الحزب تكلف تركيا ما بين ٦-٨ مليارات دولار أمريكي سنوياً ، إضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف ضحية ، وتدمير أكثر من ٢,٠٠٠ قرية كردية خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١م (٣٠) .

لقد كان للقضية الكردية تأثيراتها السلبية في علاقات تركيا مع دول الجوار : سوريا وإيران والعراق واليونان حيث كانت من عوامل التوتر والخلاف بين تلك الدول (٣١) . فقد دأبت السلطات التركية على اتهام سوريا بأنها الداعم الرئيس لحزب العمال الكردستاني في مجالات التدريب والتسليح، وقد رفضت الأخيرة تلك الادعاءات ، واعتبرتها مشكلة داخلية بحثة لا علاقة لسوريا بها (٣٢) .

ويتضح مما ذكر سابقاً ، أن العمليات العسكرية التي قام بها حزب العمال الكردستاني والتصدي له من قبل الحكومة التركية ، قد ألحق أضراراً اقتصادية وعسكرية وبشرية كبيرة ، الأمر الذي أقض مضاجع تركيا واعتبرته الخطر الأول على مؤسساتها العلمانية .

ثانياً : دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي  
وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا .

قبل الخوض في دور التعاون التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي والخطر الكردي ينبغي إعطاء لمحة موجزة عن تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٩٨ م ، التي يمكن تقسيمها إلى فترتين تاريخيتين لكل منهما خصائصها. الأولى : امتدت بين عامي ١٩٤٨-١٩٩٠ م والثانية : تمتد بين عامي ١٩٩١-١٩٩٨ م ، والعام الأخير فترة نهاية الدراسة .ففي الفترة الأولى اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ م ، و أقامت معها علاقات سياسية و اقتصادية ، وفي نطاق محدود ، أمنية وعسكرية ، ولم تقطع وتيرة تلك العلاقات بل كانت تلجأ في حالة حدوث أزمات سياسية وعسكرية ، كالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ م ، وحرب ١٩٦٧ م ، إلى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل . في المقابل ، حافظت تركيا على علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية ، وبخاصة الدول البترولية ، إذ كان يهتما الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاتها مع إسرائيل من جهة ، والدول العربية والإسلامية بعامه ، والقضية الفلسطينية بخاصة ، من جهة ثانية . ولم تنحز إلى طرف من الأطراف لأن مصلحتها آنذاك كانت تكمن في الإبقاء على العلاقات مع الطرفين (٣٣) .

أما الفترة الثانية ١٩٩١-١٩٩٨ م ، فقد ظهرت عوامل تركية داخلية وإقليمية وعالمية ساعدت على تقاربها مع إسرائيل ومن ثم تحالفها معها ؛ إذ عانت من مشاكل داخلية وخارجية كان يصعب عليها لوحدتها حلها ، إلا من خلال الاستعانة بدولة متقدمة عسكرياً وتكنولوجياً ، ولها خبرة في تلك المجالات، مثل إسرائيل . إضافة إلى أن العامل العربي وبخاصة الاقتصادي قد فقد أهميته بالنسبة لتركيا ، حيث كان من السهل عليها توطيد علاقاتها بإسرائيل دون وجود ضغوطات اقتصادية عربية عليها . ناهيك أن بعض الدول العربية ( الأردن ،

سوريا، فلسطين) قد دخلت في عملية سلام مع إسرائيل، مما سهل عليها توطيد تلك العلاقات، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت الموضوع وحظي بدعمها وتأييدها. وتلك العوامل كانت في مجملها قد ساعدت على التعاون والتحالف بين تركيا وإسرائيل (٣٤).

لقد شهدت الفترة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٥ م، تطبيع العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل وتوطيدها، إذ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفارات، ومن ثم تبودلت الزيارات الرسمية وغير الرسمية وعلى مختلف المستويات والأصعدة. كما وقعت اتفاقيات اقتصادية واجتماعية وأمنية، وركز في المجال الأخير على مواجهة حزب العمال الكردستاني (٣٥).

وشهدت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٨ م، تحالفاً تركيا إسرائيلياً، أثمر عن توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية بين الطرفين كان أبرزها الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية في شباط ١٩٩٦ م، التي كان أهم ما جاء فيها إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين، واتفاقيات أخرى بشأن قيام إسرائيل بتحديث أسلحة الجيش التركي، وقيام المشاريع المشتركة بين الطرفين. كما تعاونت إسرائيل مع تركيا عملياً وعلى أرض الواقع في التصدي للنفوذ الإسلامي وقضية الأكراد (٣٦)، على النحو التالي :-

#### ( أ ) دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي :

ثمة حاجة ملحة لمعرفة موقف كل من إسرائيل وتركيا من النفوذ الإسلامي في الدولة الأخيرة، قبل معالجة دورهما في التصدي له. ففيما يتعلق بتركيا فقد أشير سابقاً إلى موقفها الذي يتلخص في اعتباره من وجهة النظر العلمانية بعامة والجيش بخاصة من أهم الأخطار الرئيسة التي تهدد كيانه، إضافة إلى الخطر الكردي.

أما الموقف الإسرائيلي من النفوذ الإسلامي في تركيا ، فقد تماثل مع الموقف التركي بشكل عام ، وذلك لأن التنظيمات والأحزاب الإسلامية قد نددت بالصهيونية وإسرائيل وبالعلاقاتها مع تركيا ، ومن الأمثلة على ذلك أن نجم الدين أربكان كان في خطابه أثناء الإعداد للانتخابات التركية بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ يشجب الصهيونية وإسرائيل (٣٧) ، حتى أنه في اجتماع حاشد لأنصاره في ١٩٩٦/٥/٢٦ م ، استعداداً للانتخابات البلدية ألقى كلمة على مسامعهم أكد فيها أنه بعد إبرام الحكومة التركية لاتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل فإن إلقاء أي ناخب من الناخبين بصوته لغير مرشح حزب الرفاه يعني تأييد اليهود ومنح صوته لهم (٣٨) . وشجب علانية الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي ، وطالب الحكومة بإلغائه ، ووعده في حالة فوزه في الانتخابات بأنه سوف يلغيه (٣٩) . وقد أبدت إسرائيل مخاوفها عندما نجح نجم الدين أربكان في تشكيل وزارة ائتلافية مع تانسو شيلر ، وذلك من خلال تصريحات أدلى بها الجهاز السياسي الإسرائيلي ممثلاً برئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، والسفير الإسرائيلي في أنقرة ، الذين ابدوا قلقهم الواضح من هذا الأمر ، لأن من شأنه إلحاق الضرر بالعلاقات التركية - الإسرائيلية ، وإيقاف عجلة التقدم فيها (٤٠) .

كما أن إسرائيل اعتبرت توجهات نجم الدين أربكان الإسلامية خطراً على مصالحها الداخلية والخارجية ، إذ رأت في سياسته الخارجية الداعية إلى التقارب مع الدول الإسلامية بعامه وإيران بخاصة ، منافسة إقليمية لها ، وبالتالي سوف تحد من دورها في ذلك المجال ، إضافة إلى أن إسرائيل تعتبر إيران داعمة للتوجهات " الإسلامية المتطرفة " في المنطقة وبخاصة دعمها لحزب الله اللبناني ومنظمة حماس الفلسطينية وهما يشكلان خطراً على أمنها الداخلي والخارجي (٤١) .



وتأسيساً على ما سبق ، يتضح تماثل وجهات النظر التركية والإسرائيلية فيما يتعلق بالنفوذ الإسلامي في تركيا ، واعتباره خطراً يهددهما معاً ، فلذلك قامتا بجهود مشتركة للتصدي له .

ويمكن إيجاز الدور الإسرائيلي بالتعاون والتنسيق مع تركيا في التصدي

للنفوذ الإسلامي من خلال ما يلي :-

١- التعاون الأمني والاستخباري بين تركيا وإسرائيل:

بهدف التصدي لما يسمى بـ " الإسلام الأصولي " الذي كان يتمثل بصورة رئيسة في الأحزاب والتنظيمات الإسلامية من أهمها :حزب الله التركي ، والثأر الإسلامي ، وبخاصة حزب الرفاه باعتباره معادياً لإسرائيل والغرب والتوجهات التركية بهذا الشأن ، إضافة إلى علاقاته مع دول ومنظمات داعمة "للإسلام الأصولي" . وكان ذلك التعاون على أعلى المستويات في الأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية في البلدين ، حيث كانت تعقد اجتماعات منظمة في هذا الشأن <sup>(٤٢)</sup> . وترتب عليها توقيع اتفاقيات أمنية لمقاومة " الإسلام الأصولي " في تركيا . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أنه أثناء زيارة تانسو شيللر ، رئيس وزراء تركيا لإسرائيل ١٩٩٤م ، تم توقيع اتفاقية كان من بين بنودها بند ينص على تبادل الاستخبارات بشأن الإسلام الأصولي في تركيا وخارجها <sup>(٤٣)</sup> . ويشمل ذلك المجال قيام إسرائيل بتقديم معلومات أمنية واستخبارية عن نشاطات المنظمات والأحزاب الإسلامية ، بما في ذلك حزب الرفاه ، في تركيا وخارجها ، وبخاصة علاقاتها مع إيران والمنظمات التي تشكل خطراً عليها كحماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني . كما ساهمت إسرائيل و تركيا في تشويه صورة تلك الأحزاب والمنظمات من خلال حملات دعائية منظمة في وسائل إعلامها المختلفة حيث أظهرتها بأنها " راعية للإرهاب والعنف " ، لأهداف عديدة من بينها كسب الرأي العام العلماني في تركيا والعمل على التقليل من شعبيتها ، وإيجاد المبررات لحلها <sup>(٤٤)</sup> .

٢- ساهم التحالف التركي - الإسرائيلي في الضغط على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا ، وفي إضعاف حكومة أربكان التي تشكلت بين حزيران ١٩٩٦ وحزيران ١٩٩٧ م ، ومن ثمة حلها ، وبخاصة بعد أن توطدت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين البلدين ، الأمر الذي ساعد في التصدي لتلك النشاطات (٤٥) . ويخلص مجموعة من المحللين السياسيين إلى الصلة المباشرة بين التحالف التركي - الإسرائيلي وضرب حزب الرفاه ، إذ يرى لطف الله كرمان Lutfallah Karaman من جامعة بوقازي Bogezi في تركيا ، أن توقيت العلاقات التركية بإسرائيل يمثل تصميم المؤسسة العلمانية في تركيا على ضرب حزب الرفاه . كما أشار سامي كوهين Sami Cohen ، المحلل البارز في الشؤون السياسية الخارجية التركية ، بأن تعميق العلاقات بين البلدين في شتى المجالات قد تزامن مع الكشف عن المفهوم الجديد للإستراتيجية العسكرية القومية للعلمانيين في تركيا والذي يستهدف التصدي للنفوذ الإسلامي . ويؤكد جوناثان ليونز Jonathan Lyons المحلل السياسي في رويتر أن " الروابط العسكرية التركية بإسرائيل قد وضعت حداً لأي اندفاع تجاه الشرق كان يمكن تخيله في سياسة تركيا الخارجية خلال عهد أربكان " (٤٦) .

ومن مظاهر أثر التحالف التركي - الإسرائيلي على النشاطات الإسلامية في تركيا أن المؤسسة الأمنية والعسكرية فيها قد صاغت مفهوماً جديداً للاستراتيجية العسكرية القومية في عهد حكومة أربكان ، يتمثل في اعتبار التنظيمات والحركات الإسلامية في تركيا " العدو رقم ١ " إلى جانب الأكراد الانفصاليين . ويتضح ذلك في التصريح الذي أعلنه الجنرال كنعان دينيز Kenan Deniz ، رئيس دائرة الأمن الداخلي والتخطيط في مكتب رئيس الأركان التركي بقوله أنه : " وفقاً للتعليمات الأمنية القومية الجديدة فقد أدرك أن